UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

© UNHCR / B. Sokol

التعليم والحماية

يعتبر التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وهو منصوص عليه في مجموعة واسعة من الاتفاقيات والإعلانات المعترف بها دولياً، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951. يلعب التعليم دوراً رئيسياً في ولاية المفوضية الهادفة لحماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة لهم.

وتعني حماية اللاجئين ضمان الاعتراف بحقوقهم وأمنهم ورفاههم والحفاظ عليها وفقاً للمعايير الدولية، وضمان حصولهم على حقهم غير التمييزي في المساعدة والخدمات، بما في ذلك التعليم.

إن توفير فرص تعليمية جيدة في سياقات اللاجئين يعني أن الأطفال والشباب النازحين يمكنهم الاستفادة من حماية خدمة اجتماعية مسؤولة بحيث يكون لديهم فيها الوقت والفرصة والدعم ليصبحوا فاعلين رئيسيين في حمايتهم.

تساهم البرمجة التعليمية الجيدة في تطوير المعرفة بالمحتوى المهم، بالإضافة إلى التفكير النقدي وحل المشكلات والمهارات التحليلية التي تجعل المعرفة الأكاديمية مفيدة في الحياة اليومية. إن المشاركة في برامج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والاستدراكي والمعجل وغير ذلك من أنواع برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي يمكنها أيضاً أن تعزز التماسك الاجتماعي، وتوفر سبل الوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة، وتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية، وتوفر الفرص للربط بآليات الإحالة أو إنشاء آليات للقضايا النفسية والاجتماعية الخاصة بالأطفال والشباب المهجرين.

ويمكن أن توفر المشاركة في البرمجة التعليمية ذات الجودة وكاملة الدورة بيئات آمنة وطويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لبعض من أشد الفئات ضعفاً بين اللاجئين. من شأن المشاركة والإنجاز في التعليم زيادة فرص تقرير المصير وتوفير الإحساس بالهدف المقصود والحياة الطبيعية والاستمرارية في بيئات غير مستقرة. كما تعتبر المعرفة والمهارات والخبرات المكتسبة في البرمجة التعليمية مفتاحاً لبناء الصمود لجميع الحلول الدائمة الممكنة. ولدى الأطفال والشباب المتعلمين فرصة أكبر لأن يتمكنوا من المشاركة بفعالية في المجتمع المدني في جميع السياقات.

تم إعداد هذه المذكرة الموجزة من قبل وحدة التعليم في قسم الحماية الدولية، للعمليات الميدانية والشركاء كمذكرة مرجعية سريعة بشأن قضايا التعليم المواضيعي الرئيسية.

© UNHCR / B. Diab

التعليم يوفر الحماية خلال جميع مراحل النزوح

خلال المراحل الطارئة والانتقالية يمكن للبرامج التعليمية أن توفر:

- الاستقرار والشعور بالحياة الطبيعية والأمل للأطفال والشباب الذين شاركوا في البرامج التعليمية في الوطن
- أنشطة تعليمية وترفيهية هادفة ويمكن التنبؤ بها للأطفال والشباب الذين لم تتح لهم الفرصة مطلقاً للمشاركة في البرامج التعليمية قبل النزوح
- المحتوى واللغة والمعرفة التجريبية اللازمة للوصول إلى أنظمة التعليم الرسمي لدورة كاملة للأطفال والشباب الذين سبق لهم التعليم والذين تلقوا التعليم بشكل متقطع وغير المتعلمين.
- مساحات آمنة وإشراف يمكن للوالدين ومقدمي الرعاية الوثوق بهم
- البرمجة المراعية للأمور النفسية والاجتماعية والتي تساعد الأطفال والشباب على التعامل بشكل أفضل مع بيئاتهم وظروفهم المتغيرة.
- تعليم المهارات الحياتية التي تتناول الحماية الذاتية من الاعتداء الجنسي، والاستغلال الاقتصادي، والتجنيد في الجماعات المسلحة، والنظافة، والصحة، وقضايا السلامة والأمن المحلية والتي يمكن أن تنقذ حياة الأطفال والشباب وأسرهم.

خلال مرحلة الاستقرار وما بعده، يمكن أن تدعم البرامج التعليمية الحماية على وجه التحديد من خلال توفير فرص لتوسيع أو تطوير الكفاءات الأكاديمية التي تسمح للأطفال والشباب بالبقاء في التعليم الرسمي حتى يتم تحديد حلول دائمة لهم. وكلما طالت مدة بقاء الطفل أو المراهق أو البالغ في برامج تعليمية تربوية رسمية أو مهنية ذات جودة عالية، كلما قلت المخاطر المتعلقة بـ:

- الزواج المبكر
- الحمل المبكر
- العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
- عمالة الاطفال
- العبودية المنزلية
- التجنيد العسكري وضمن العصابات
- تعاطي المخدرات

إن التعليم الوقائي الجيد يساعد الأطفال والشباب على تطوير:

- الكفاءات الاجتماعية التي تفتح الأبواب للمشاركة مع المجتمع المدني في كل من سياقات النزوح والحلول الدائمة، مع المعرفة والمهارات والمسؤوليات التي تتسع وتتعمق مع مرور الوقت
- الاستعداد لاكتساب مهارات ومعارف سبل المعيشة التي يمكن أن تحسن فرص العمل، والاكتفاء الذاتي أو بناء المجتمع خلال حياة اللجوء وعند العودة أو الاندماج أو إعادة التوطين
- الوعي بالحقوق بحيث يفهم الأطفال والشباب وعائلاتهم بشكل أفضل كيفية المطالبة بحقوقهم القانونية والحماية المناسبة.

هل تعلم؟

- إذا غادر جميع الطلاب في البلدان المنخفضة الدخل المدرسة وبجعبتهم مهارات أساسية في القراءة فسوف يكون هناك انخفاض في مستوى الفقر بنسبة 12% حول العالم؟[1]
- في البلدان التي تتساوى فيها فرص الوصول إلى سبل التعليم بين الفتيات والفتيان، يكون نصيب الفرد من الدخل أعلى بنسبة 23%؟
- سيكون هناك انخفاض بنسبة 14% في عدد حالات زواج بين الأطفال في حال أكملت جميع الفتيات التعليم الابتدائي وبنسبة 64% إذا أتمت جميع الفتيات التعليم الثانوي؟
- عندما تحصل كافة النساء على التعليم الابتدائي، فسيكون هناك انخفاض بنسبة 15% في وفيات الأطفال بسبب الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا، وانخفاض بنسبة 49% إذا حصلن على التعليم الثانوي؟
- الأمهات اللاتي يعشن في حالة من الفقر واللاتي يكملن دراستهن الابتدائية لديهن فرصة بنسبة 4% لتزويد أطفالهن بالتغذية التي تضمن عدم توقف نموهم، وترتفع النسبة إلى 26% بين الأمهات اللاتي يكملن تعليمهن الثانوي؟

حماية اللاجئين من خلال الإدماج في نظم التعليم الوطنية

تشير التقديرات الحالية إلى أن ثلثي اللاجئين في العالم يعيشون في حالات نزوح طويلة الأمد. في مثل هذه السياقات، يواجه اللاجئون في كثير من الأحيان تحديات في مجال الحماية وحقوق الإنسان، بما في ذلك بقائهم في المخيمات، أو تقييد حركتهم أو صعوبات في الاستفادة من الخدمات في المناطق الحضرية. قد لا يتمكن اللاجئون من الوصول إلى دورة تعليمية كاملة أو كسب سبل العيش أو تطوير قدر كاف من الصمود من أجل الاعتماد على الذات أو المشاركة الفعالة في المجتمع المدني. في بعض الحالات، قد يضطر اللاجئون للاعتماد على المساعدة الدولية لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك التعليم. تتناول سياسة المفوضية بشأن بدائل المخيمات واقع طول أمد البقاء في المخيمات وضرورة توفير الفرص للاجئين في عمليات ما بعد الطوارئ والتي تدعم التماسك الاجتماعي والقدرة على التكيف والاعتماد على الذات.

لهذه السياسة تداعيات على التعليم ذات شقين:

1. من الضروري إنشاء آليات التوعية والإحالة الحالية أو التواصل معها حتى يكون اللاجئون على علم ويحصلون على الدعم للمشاركة الكاملة في الفرص التعليمية، وليتم رصد مشاركتهم في البرمجة التعليمية بشكل مناسب. في أفضل السيناريوهات، ووفقاً لسياسة المفوضية المنصوص عليها في استراتيجيتها التعليمية، يتقاسم اللاجئون نفس الحقوق في التعليم وفي الوصول إلى برامج التعليم الوطنية على جميع المستويات التي يتمتع بها المواطنون. في مثل هذا السيناريو، يكون جميع شركاء التعليم على استعداد لدعم التحاق وإبقاء الأطفال اللاجئين والشباب في أنظمة التعليم الوطنية بدلاً من الأنظمة الحصرية للاجئين والتي لا تكون مستدامة وتتطلب استثمارات سنوية كبيرة والتي نادراً ما تكون متاحة، ولا يتم مراقبتها بشكل مناسب أو غير قادرة على ضمان إصدار الشهادات في الوقت المناسب التي يمكن أن تؤدي إلى ضمان التعليم المستمر أثناء اللجوء أو أي من سيناريوهات الحلول الدائمة.

بروتوكولات الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال التعليم ليست موجهة بعد بشكل ثابت لمنح الأولوية لموضوع إدراج اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية كلما كان ذلك ممكناً، أو منح الأولوية في البرمجة أثناء مرحلة الطوارئ والتي ستسهل من إدماج اللاجئين في النظم الوطنية من مرحلة الاستقرار إلى ما بعد ذلك. مثل هذه البرمجة تحتاج لأن تكون مصممة لتناسب القيود الخاصة التي تواجهها فئات معينة، مثل الحاجة إلى تدريب مكثف على اللغة أو

[1] جميع الإحصائيات المقدمة هنا من تقرير التعليم للجميع:
http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002231/223115e.pdf

محو الأمية، أو الدروس الاستدراكية أو التعليم المسرّع. من الضروري أن تقوم المفوضية، بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين، بتوجيه التخطيط وإعداد الميزانية والتي من شأنها المساهمة في توفير التعليم المستدام المتوسط والطويل الأجل للأطفال والشباب اللاجئين. يجب أن يبدأ هذا التعاون والقيادة خلال مرحلة الطوارئ بينما يكون شركاء التعليم في حالات الطوارئ نشطين، وتكون الميزانيات في ذروتها ويتم اتخاذ قرارات البرمجة التي لها تأثير طويل الأجل.

يجب أن تكون المفوضية نشطة في مجال المناصرة مع سلطات التعليم الوطنية والإقليمية ودعمها حتى يتم شمل الطلاب اللاجئين في عمليات تخطيط التعليم على المستوى الوطني وإدراج تطورهم في التعليم الرسمي في نظم المعلومات التعليمية الوطنية. بالتعاون مع القطاعات المناسبة في وزارات التربية والتعليم واليونيسيف والبرامج الوطنية لليونسكو، يمكن للمفوضية دعم البرمجة الوطنية التي تلفت الانتباه إلى الاحتياجات المتزايدة في المجالات التي يعيش فيها اللاجئون، وكذلك التخطيط وإعداد الميزانية والمناصرة للمانحين الوطنيين واللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. يمكن للتمويل الإنساني الذي يدعم الإدماج المستدام والوصول المشترك إلى التعليم للاجئين والمجتمعات المضيفة في الأقاليم أو المناطق الحضرية التي غالباً ما تكون الخدمات الحكومية فيها غير كافية، أن يرفع من مستوى مشاركة اللاجئين في البرامج التعليمية وتخفيف مخاطر الحماية المعروفة لدى الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، وأيضاً أن تساهم في النظم الوطنية والتماسك

© UNHCR / F. Noy

الاجتماعي. تحتاج المفوضية إلى المشاركة بنشاط في دعم سياساتها في مجموعات العمل الخاصة بالتعليم الإنساني، ولكن يجب أن تكون أيضاً حاضرة للدعوة مع جميع الشركاء على المستوى الوطني لدعم حق اللاجئين في الحصول على فرص تعليمية مستدامة وذات جودة عالية.

ما هي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تؤكد على أن الحق في التعليم ينطبق على اللاجئين؟

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948، المادة 26)
- اتفاقية حقوق الطفل (1989)
- الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (1951، المادة 22)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 290/64 بشأن الاعتراف بالحق في التعليم في حالات الطوارئ (2010)

ما هي الصكوك الدولية التي تدعم تعليم اللاجئين؟

- هدف التنمية المستدامة رقم 4
- إعلان إنتشيون: التعليم 2030
- المعايير الدنيا للتعليم للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ
- استراتيجية المفوضية التعليمية 2012-2016

هناك خطر من أن لا يوفر التعليم الحماية عندما:

- لا تتمتع الفتيات والفتيان بفرص متساوية في الحصول على التعليم على جميع المستويات ولا يعاملون على قدم المساواة في الصف الدراسي
- يحدث الاستغلال والإساءة في المدارس، وعندما تفتقر المدارس إلى آليات فعالة للإبلاغ والإحالة الخاصة بإساءة المعاملة، بما في ذلك عدم وجود عقاب لمرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغيرها من الانتهاكات
- المعلمون غير مؤهلين أو مدعومين بشكل كافٍ لتسهيل التعليم في سياقات اللاجئين
- لا توجد هناك مدونة لقواعد سلوك المعلم أو آلية لضمان مراقبتها وإنفاذها
- لا توجد آليات آمنة قائمة لإدراج الأطفال أو الشباب أو البالغين الذين تجاوزوا السن المناسب في الفصول الدراسية للمدارس الابتدائية أو الثانوية
- لا يشارك المجتمع لضمان حماية وأمن جميع الطلاب تكون المسافة بين المنزل والمدرسة كبيرة للغاية وتشكل مخاطر على السلامة
- لا يتم التعامل مع القضايا الثقافية التي تتداخل مع المشاركة التعليمية بالتفكير الإبداعي
- يكون هناك تماسك اجتماعي لا يتم معالجته عن طريق برامج تعليمية شاملة أو سلمية
- لا يمكن الوصول إلى مياه الشرب أو مرافق غسل اليدين بالصابون
- لا يكون هناك عدد كافٍ من المراحيض المخصصة للجنسين
- تكون المباني المدرسية غير آمنة وغير مسيّجة
- يكون هناك سوء التغذية ومشاكل في الحصول على الغذاء، ولكن لا يوجد برنامج للتغذية المدرسية.

إستراتيجية التعليم للمفوضية (2012-2016): التركيز على التعليم والحماية

ترتكز استراتيجية التعليم للمفوضية (2012-2016) على التركيز على ضمان توفير التعليم للاجئين ليس كخدمة مؤقتة وقائمة بذاتها ولكن كعنصر أساسي في ولاية المفوضية المنوطة بالحماية والحلول الدائمة. وتعكس الاستراتيجية جوهر التعليم الوقائي، وهي تقوم بذلك من خلال تفحص الأهداف الرئيسية التي تعزز الحق المعترف به دولياً في التعليم لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال اللاجئون. وتسلط الاستراتيجية الضوء على أهمية الوصول إلى دورة كاملة من التعليم الرسمي الجيد كوسيلة لتأسيس المعرفة والخبرة في البيئات التي توفر الحماية والتي تعد الأطفال والشباب اللاجئين ليعيشوا حياة صحية ومنتجة والتي يبني مهارات الاعتماد على الذات في أي سيناريو من سيناريوهات الحلول المستقبلية الممكنة.

يتم دعم نقاط العمل الست للاستراتيجية من خلال أربعة مناهج استراتيجية:

أ **أن تضمن الشراكات تعليماً جيداً وقائماً على الحماية للأطفال والشباب اللاجئين:** من المهم كيفية التخطيط ومع من تخطط.

للبرمجة التي تدعم وزارات التعليم في البلد المضيف لاستيعاب المتعلمين من اللاجئين إمكانات أكبر لتزويد اللاجئين بدورة كاملة لأنظمة التعليم الحالية والقائمة. كما أن ذلك من شأنه أن يعزز التماسك الاجتماعي من خلال دمج المتعلمين اللاجئين في النظم الوطنية ومن خلال دعم النظم بأكملها التي تفيد الأطفال المحليين واللاجئين على حد سواء. تعد اليونيسف شريكاً رئيسياً يمكنه الانضمام إلى المفوضية في العمل مع الفئات الأكثر ضعفاً في كل من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات والتي يتواجد فيها اللاجئون.

ب **ستعمل تنمية قدرات موظفي المفوضية والشركاء على تحسين إدارة برنامج التعليم:** إلى أي مدى يفهم موظفو المفوضية وشركاؤها نوعية التعليم الوقائي وأهميته.

من خلال مجموعة مناسبة من المهارات والأدوات اللازمة لوضع أولويات فعالة لبرامج التعليم وتخطيطها وتنفيذها ورصدها وتقييمها بما يتماشى مع التوجهات العالمية للسياسات وخطط قطاع التعليم الوطنية، يمكن لجودة التعليم أن تتحسن بشكل كبير بحيث تكون وقائية وتمكينية.

ج **قياس التقدم سيعزز نتائج التعلم:** مدى جودة جمع البيانات ونوع البيانات التي تجمعها.

التخطيط بدون بيانات مناسبة يعني أن ميزانيات البرامج التعليمية تحاول غالباً حل المشكلات نفسها عاماً بعد عام بموارد أقل وأقل. هذا يرجع في كثير من الأحيان إلى حقيقة أن القياس يركز على مخرجات مثل أعداد الدارسين المسجلين، أو أعداد الفصول الدراسية التي تم إنشاؤها بدلاً من النتائج مثل التحصيل العلمي. يمكن أن يساعد جمع البيانات ورصدها في تعزيز التعلم وهذا أمر أساسي لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز التعليم الجيد والوقائي للاجئين.

د **الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا سيوسع فرص التعليم:** كيف تنظر إلى القضايا المتكررة في مسائل البرمجة التعليمية.

إذا كانت هناك عملية تواجه مشكلات متكررة مثل تسرب الطلاب المرتفع من الصف الرابع، أو ضعف نسبة الحضور وإكمال الدراسة من جانب الإناث، فإن فرص الاستجابة القياسية للمشكلة تكون غير متوافقة مع السياق. وهذا يعني أن المشكلة تحتاج إلى أن يتم تناولها بشكل مبتكر. الابتكار لا يشير فقط إلى التكنولوجيا؛ بل يعني بشكل عام النظر إلى خارج الصندوق وتحديد طرق جديدة لمعالجة المشكلات القديمة، على سبيل المثال من خلال الشراكات والمناهج التربوية الجديدة، والطرق الجديدة للنظر في تدريب المعلمين، والمناهج والمنهجيات الجديدة مثل التصميم المتمحور حول الإنسان.

> "يمكن للتعليم أن يوفر الحماية، ولكن فقط عندما تكون المدارس آمنة جسدياً ونفسياً وعاطفياً وقادرة على التغيير من حيث الإدراك".
>
> تعليم اللاجئين: مراجعة شاملة (2011)

الموارد

- استراتيجية المفوضية التعليمية (2012-2016): http://www.unhcr.org/5149ba349.html
- حماية المفوضية وحماية الطفل وأطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
  - إطار لحماية الأطفال: http://www.unhcr.org/50f6cf0b9.html
  - العمل ضد العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس: استراتيجية محدثة: http://www.unhcr.org/4e1d5aba9.pdf
- حزمة أدوات الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، مجموعة واسعة من الموارد:
  - حزمة الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ للحماية والرفاه: http://goo.gl/142VSQ
  - الأدوات والموارد اللازمة لمنع العنف القائم على نوع الجنس في / من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي: http://www.ineesite.org/uploads/files/resources/doc_1_INEE_Toolkit-GBV.pdf